

الفهد: مشروع الأفنيوز طموح ورائد في الكويت والمنطقة بأرقام قياسية

٥٧ «سياسة» في خطة التنمية لم تفهم الوزارات دورها فيها



• وضع حجر الأساس بمساعدة الوزيرين صفور والهارون (تصوير: مصطفى نجم)

في الخطة الخمسية
آليات عديدة
لمحاربة الفساد

شركات مساهمة
ستطرح لخصخصة
خدمات عامة

على الشركات المتعثرة
حدو الشركات العالمية
في كيفية معالجة أوضاعها

الشايح: سيصبح الأفنيوز أكبر وجهة تسوق في العالم

■ الأفنيوز جزء من رؤية الأمير للكويت مركز مالي وتجاري

قال محمد عبد العزيز الشايح رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة مباني، في حفل وضع حجر أساس المرحلة الثالثة من الأفنيوز: نتفعل معكم بوضع حجر أساس المرحلة الثالثة من الأفنيوز، الذي يشكل اليوم واحدة من الوجهات الرائدة للتسوق، ليس على مستوى الكويت فحسب بل على مستوى العالم، والذي يأتي مجسداً للدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص من خلال الاستثمار في المشاريع التنموية، وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، وفي مقدمتها دعوة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، والتي لا يمكن تنفيذها من دون مشاركة حقيقية وفعالة من القطاع الخاص الذي يملك من الكفاءة والخبرات ما يؤهله للقيام بهذا الدور.

هذا الدور الذي أكدته أيضاً نتائج قمة الكويت العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية من خلال مباركتها وحنها القطاع الخاص العربي على القيام بدور أكبر في دعم عملية التنمية المشتركة.

حضورنا الكريم، وأضاف: تجسد المرحلة الثالثة التي نحن بصدد وضع حجر أساسها اليوم (أمس) المرحلة قبل الأخيرة من الأفنيوز بتكلفة تصل إلى ١٩ مليون دينار (ما يقارب ٧٠٠ مليون دولار) ويمتد المشروع على مساحة بناء تبلغ ٢٥ ألف متر مربع، ومن المقرر أن يستغرق بناء المشروع حوالي سنتين ونصف السنة.

وستقدم المرحلة الثالثة للمتسوقين تجربة تسوق مميزة ومتنوعة، حيث ينقسم المشروع إلى ٦ مناطق مختلفة، وهي منطقة الجمع استكمالاً للمرحلة الأولى والثانية، والتي تتضمن محلات التجزئة ومطاعم وسوق الذهب، والمنطقة الثانية الخاصة بالباजार، ومنطقة السوق الكويتي القديم بأجوائه التراثية، وحي سوكو الذي سيوفر مساحة للشباب للتعبير عن آرائهم وأفكارهم من خلال مساللات العرض والمقاهي.

كما سنتضمن المرحلة الثالثة منطقة غراند أفنيو التي تعتبر العمود الفقري للمشروع والتي تربط كل المراحل والمناطق ببعضها، ستكون هذه المنطقة بالفعل شانزليزية الكويت، حيث سيستمتع المتسوقون بالشارع

كما أشار الفهد إلى عمليات إعادة تطوير الهياكل الوزارية من خلال إيجاد هيئات عامة لتقليص وتصغير دور الوزارات، مثال هيئة النقل وأخرى للمواصلات وثالثة للاتصالات، بحيث تأخذ هذه الهيئات دور المنظم ومراقبة الجودة.

وتطرق الفهد إلى المحكمة التي تعد أحد الاهداف التي ستقضي على جزء كبير من الفساد في الطبقة العاملة، مؤكداً انه كلما استطعنا ادخال الكمبيوتر والجهاز المركزي للمعلومات للتواصل بين الوزارات فسيتبني جزء كبير من قضية الفساد.

وبين أنه تم التعاقد من خلال الامم المتحدة لاختيار احد المستشارين العالميين لتقييم البرنامج الذي قدم للوزارات وإعادة تأهيله وطرح سلبياته وإيجابياته ونقاط الضعف فيه وتوزيع السياسات التي لم تستطع بعض الوزارات تفهم دورها بها، لا سيما ان هناك ٥٧ سياسة لم تستطع الوزارات ان تفهم دورها بها، ولا بد من إعادة توزيع هذه السياسات مع وضع بنية اساسية للقياس للمتابعة مبنية على مؤشرات عالمية حتى تكون هي المقياس بين السلطات والقيادة السياسية والتعرف على ما حققناه وما وصلنا اليه.

وأشار الفهد إلى ان هناك اتفاقاً مع بيتين من البيوت الاستشارية، لتدريب الهيئات الحكومية وإعادة تطوير برامجها حتى تكون اللغة متشابهة بينها وبين الوزارات وكذلك لمعالجة السلبيات التي وجدت من اللجنة الفنية، بحيث يكون لكل هيئة حكومية مستشار دائم في مجال اختصاصها حتى نتفادي المشاكل في المستقبل، قائلًا ان الرؤية والبرنامج جاهزان، ونحن نعرف نقاط الضعف والقوة ونثق باننا خلطنا خبرة إيجابية إلى الامام ونأمل في انهاهي.

وعن تعلقه على تقرير بلير، ان الكويت بخيلة في منح العقارات للمستثمرين والتطوير، قال الفهد نعم، عندما تكون الاراضي المتوافرة للتداول لا تتعدى ما نسبته ١٠٠ فقط، وتكون الحكومة مالكة للنسبة المتبقية فإن التقرير ليس مخطئاً، ولا بد من التخلي عن مساحات كبيرة من الاراضي لطرحتها.

وعن الية طرح المدن السكنائية وهل سنطرح للقطاع الخاص، قال الفهد إن ٥٠٪ منها سنطرح للاكتتاب العام للمواطنين و٥٠٪ سنطرح للاكتتاب تأخذ منها الحكومة ما تريد لشركاتها التابعة والبقية تطرح عن طريق مزايده عامة للشركات المساهمة العامة المدرجة.

وحول أزمة الشركات الاستثمارية والاجراءات الحكومية المتبعة لمعالجتها، أوضح الفهد ان الحكومة قدمت مشروعها ولا يزال يمارس دوره ويؤديه، ولكن بعض الشركات التي لم تر ان هذا القانون يساعدها، ونراها الآن تعيد هيكلتها من خلال جمعياتها العمومية وتعيد حصر مديونياتها ومشاكلها وتحسن نفسها من قبل المدينين حتى تتجاوز المرحلة، فهناك خياران أمام تلك الشركات إما أن تستفيد من المشروع الحكومي أو ان تستفيد من الممارسة العالمية التي تمارسها جميع شركات العالم.

وقال الفهد في رده على سؤال حول وضع الاقتصاد فيما لو لم يقر قانون الاستقرار المالي: دعونا لا نتشائم ولا نفرض شيئاً لكل حادث حديث.



• محمد الشايح واحمد الفهد امام مجسم المشروع

مشروع الأفنيوز وبرج الحمرا يزيلان اليأس من النفوس ويبعثان على الأمل بمستقبل الكويت ودور القطاع الخاص في التنمية



• جانب من ورشة المشروع

يُزيل اليأس والتذمر لدى المواطنين، داعياً إلى ضرورة إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وأن يحصل على تنفيذ جزء كبير من الخدمات.

وقال: نحن نهنئ ونشجع القائمين على مثل هذه المشاريع الرائدة، لا سيما أن أي منظومة تنموية لا بد أن تُصاحب بمشاريع تجارية واجتماعية، حتى تكون نوعاً من الجمود في البلاد، وهذا النوع من المشاريع الاقتصادية بالبلاد، معتبراً برج الحمراء وجمع الأفنيوز من المشاريع الرائدة والطموحة التي تحاول تحقيق أرقام قياسية على مستوى المنطقة في مجالاتها، مشيراً إلى ان تلك المشاريع تعتبر خطوات تدعم نفسية المواطنين الذين بدأوا يعتقدون ان هناك نوعاً من الجمود في البلاد، وهذا النوع من المشاريع

الهارون: بدأ تنفيذ قانون B.O.T وندرس عدة مشاريع لتنفيذها وفقه

قال وزير التجارة والصناعة احمد الهارون ان هناك اجتماعاً قريباً للجنة مشاريع ال B.O.T وان هناك عدداً من المشاريع التي سيتم البحث في امرها، معرباً عن امله ان ترى النور في المستقبل القريب، مشيراً الى انه على الرغم من ان القانون يقال ان عليه مآخذ، لكننا نعتقد اننا قادرين على التعامل معه وهو قادر على ان يستوعب مشاريع BOT جديدة، وهو الآن تحت التجربة، وستقرر بعد تلك التجربة ان كان يحتاج الى تعديل ام لا.

وأعرب الهارون عن امله ان تكون دورة جلسة الامة القادمة دورة اقتصادية وقانونية وقانونية وخدماتية، لما في التي تتعلق بالجانب الاقتصادي مثل قانون المناقصات والعمل والتجارة الالكترونية وقانون الخصخصة، لما في ذلك من تحقيق لرغبة صاحب السمو امير البلاد في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وخدمي.

وأشاد الهارون بمشروع الأفنيوز بمراحله الثلاث الذي اصبح علامة مميزة في الكويت، وعلى مستوى دول الخليج، قائلًا: نأمل ان تكون الكويت جاذبة لمثل هذه المشاريع الكبرى وان نرى مستثمرين عرباً واجانباً وخليجيين، فكلما تزداد المشاريع التنموية تكون هناك فرص لخلق وظائف وفرص للعمالة الوطنية.

ودعا الهارون الى ضرورة ان يأخذ القطاع الخاص دوراً في تنمية المشاريع الاقتصادية وتبقى الدولة هي المراقب والمشرع والمنظم لكل المشاريع، انما التنفيذ فلا بد ان يكون للقطاع الخاص.

وعن قانون هيئة سوق المال قال الهارون ان اللجنة المالية رفعت تقريرها بشأن هذا القانون وسيكون من ضمن اولويات المجلس النظر به، كونه من القوانين المهمة التي تكمل البنية التشريعية ليس فقط في سوق المال انما في سوق الكويت ككل، ونأمل ان يتجه اقرار قانون الشركات حتى يكون مكملين لبعضهما بعضاً.

المرحلة الثالثة: محلات تجزئة ومطاعم وسوق ذهب وبازار وحي تراتي وآخر للشباب بالإضافة إلى غراند أفنيوز

وتتضمن المرحلة الرابعة والاعيرة اضافات جديدة غير متوافرة في المراحل الثلاث، بالإضافة إلى مسجد ذي تصميم معماري فريد قامت بتصميمه الهندسة المعمارية العالمية الشهيرة زاما حديد، بالإضافة إلى فكرة لانشاء اكااديمية تدريب متخصصة في تجارة التجزئة والخدمات.

وختم بالقول: انه باكمال المشروع سيصبح الأفنيوز أكبر وجهة تسوق في البلاد، معرباً عن امله في نجاح مشروع الأفنيوز في مرحلته وسيكون اجمالي استثمار شركة مباني في المشروع من المرحلة الأولى وحتى الرابعة ٣ مليارات دولار.

ومما لا شك فيه ان المشروع سيجعل من الكويت وجهة تسويقية جديدة على مستوى المنطقة، ما سيساعد على اضافة تنوع للاقتصاد الكويتي، كما سيوفر بدوره فرص توظيف للشباب، وسينعكس بشكل ايجابي على الساحة في الكويت، وهو الامر الذي لمسناه خلال المرحلتين الأولى والثانية.

صفر: القطاع الخاص جريء وشجاع

قال وزير الاشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية فاضل صفر: القطاع الخاص جريء وشجاع ونحن نرى جهداً كبيراً منه، ومن واجبا تشجيعه للخوض في مثل هذه المشاريع الرائدة والمبادرات الطموحة، وان نكون -كجيات حكومية- عوناً له في تنفيذ مثل هذه المشاريع، وان مثل هذه المشاريع تؤكد ان القطاع الخاص يقف جنباً الى جنب مع القطاع العام لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، معرباً عن امله في نجاح مشروع الأفنيوز في مرحلته الثالثة على غرار النجاح الذي حقق في المرحلتين الأولى والثانية.

من جهته، قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة الدكتور علي المصنف ان الهيئة استعانت بالبنك الدولي لعمل دراسات على مستوى الانشطة الصناعية في مختلف مناطق الكويت، وتتعاون حالياً مع المستشار الدولي لاعداد مشروع الشدايدية الذي من المتوقع ان ينفذ اعدادا كبيرة من القسامات الصناعية ويحل مشكلة ندرة القسامات، مشيراً الى ان الهيئة لديها الآن عدد من المشاريع في منطقتي صباحان والتعاميم.

لا خلاف على مشروع المصفاة بل على آليات تنفيذها

قال احمد الفهد إن مشروع المصفاة موجود بالفعل في برنامج وزارة النفط، مضيفاً ان «الخلاف السابق حول المصفاة لم يكن حول المشروع كمشروع، وإنما حول آليات الممارسة مثل كوست بلاس وغيرها». وأضاف ان هذا الخلاف حول الآليات أوجد نوعاً من سوء التفاهم بين الأجهزة المعنية، «إذا أعدنا المشروع من خلال الأدوات الدستورية والقانونية والرقابية والتشريعية فإن كثيراً من هذه الملاحظات واللغظ سيوزل ويتحول المشروع إلى أمر واقع».



• الصقر والبحر وكبار المدعوين



• الماجد والعمير